مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى
اسم الكاتب: د. فادي شمسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5469
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 00:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Russian Policy Towards The Central Asian Republics (Its Reality And Future Prospects)

Dr. fadi shamsin*

(Received 12 / 5 / 2020. Accepted 13 / 8 / 2020)

□ ABSTRACT □

The subject of this study revolves around Russian policy towards the Central Asian republics, where Russia has sought since the beginning of the third millennium to adopt a strategy with the goal of regaining control over these republics independent of the Soviet Union, as it falls within the Russian geopolitical sphere, and therefore is an important region to ensure Russian national security interests.

Accordingly, the aim of this study revolves around a basic idea, which is how the Russian Federation can regain control over the independent republics in Central Asia, in light of internal challenges and the aspirations of regional and international powers in this important geopolitical field, and how Russian capabilities can be used to create a field Geopolitical safe.

Key Words: Central Asian Republics - Russian Politics - Geopolitical Space **.**

* **Doctorate - International Relations. Syria - Mobile 0936579932, E.mail fms_901@yahoo.com**

السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى
(واقعها وآفاقها المستقبلية)

الدكتور فادي شمسين*

(تاريخ الإيداع 12 / 5 / 2020. قُبِل للنشر في 13 / 8 / 2020)

□ ملخّص □

يدور موضوع هذه الدراسة حول السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، حيث تسعى روسيا منذ بداية الألفية الثالثة إلى تبني استراتيجية بهدف استرجاع سيطرتها على هذه الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، باعتبارها تدخل ضمن المجال الجيوسياسي الروسي، وبالتالي هي منطقة مهمة لضمان مصالح الأمن القومي الروسي.

وبناءً على ذلك فإن الهدف من هذه الدراسة يتمحور حول فكرة أساسية، وهي كيف يمكن لروسيا الاتحادية أن تستعيد سيطرتها على الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى، في ظل التحديات الداخلية وطموحات القوى الاقليمية والدولية في هذا المجال الجيوسياسي الهام، وكيف يمكن توظيف القدرات الروسية في خلق مجال جيوسياسي آمن بالنسبة لها.

الكلمات المفتاحية: جمهوريات آسيا الوسطى – السياسة الروسية – الفضاء الجيوسياسي.

* دكتوراه - العلاقات الدولية – سورية - موبايل 0936579932 ، إيميل fms_901@yahoo.com

مقدمة:

تعد السياسة الخارجية لأية دولة تعبيراً عن مصالح دائمة، تأكيداً لبديهية من بديهيات السياسة بأنه ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصالح دائمة، وكذلك الإفادة من الظروف المتغيرة، بعبارة أخرى إنّ السياسة الخارجية لأية دولة تمزج بين عنصرين هما، عنصر الاستمرارية العائد للاستراتيجية العليا للدولة وطبيعة علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى، وعنصر طارئ يعود إلى ظروف استثنائية قد تكون من بينها تغير الشخصيات الموجهة لهذه السياسة وتباين أهدافها وأمزجتها.

وبما أن روسيا الاتحادية دولة قارية كبرى فإن لديها مصالح وأهدافاً إقليميةً ودوليةً، تسعى إلى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية والعسكرية، على اعتبار أن جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور في سبيل أهداف بعيدة المدى.

وعلى الرغم من تراجع مكانة روسيا كقوة كبرى في العقد الأخير من القرن العشرين بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إلا أنها لا زالت تحتل مكانة خاصة في النظام الدولي المعاصر، فهي مع بداية الألفية الثالثة عادت بقوة إلى الساحة الدولية، ولا زالت تتمتع بوضع الدولة الكبرى والقوة العظمى، خاصةً لجهة احتفاظها بقدراتها العسكرية التقليدية منها والإستراتيجية، كما أنها تنطوي على إمكانات اقتصادية ضخمة تجعل منها فاعلاً مؤثراً في توجهات السياسة العالمية وترتيبات معادلة الأمن الإقليمية والعالمية. وبعد دخولها حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، بدأت السياسة الخارجية الروسية ترسم مساراً جديداً لها متأثراً أكثر بمصالحها الوطنية ومناطق نفوذها الحيوية في سياق السعي الروسي إلى إعادة رسم مناطق النفوذ وفقاً لترتيبات جيوسياسية جديدة، ترتبط برؤية روسيا للنظام الدولي الذي تحاول تغيير بنيته الحالية، ولهذه الاعتبارات الجيوسياسية تقف آسيا الوسطى في مقدمة هذه الترتيبات لاستعادة دورها ومكانتها العالمية، انطلاقاً من إعادة ترتيب سياستها الخارجية واستراتيجيتها في آسيا الوسطى، وهو ما تتعرض له هذه الدراسة بالتفصيل.

أهمية البحث وأهدافه:

إنّ أهمية الدراسة تتمثل في النقاط التالية:

1- تقديم نظرة شاملة للسياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وبيان العوامل والأهداف التي تجعل من هذه الجمهوريات هدفاً للسياسات الروسية وبشكل خاص بعد وصول الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في روسيا، وعودة روسيا كقوة كبرى إلى الساحة الدولية.

2- إنّ اختيار جمهوريات آسيا الوسطى يعطي البحث أهميةً كبرى، باعتبار أنّ هذه المنطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم بما تختزله من عوامل التاريخ والجغرافيا، فهي منطقة التماس والاحتكاك المباشر بين القوى الحالية والقوى الصاعدة في النظام الدولي، وهي منطقة غنية بمصادر الطاقة المتعددة.

3- إنّ منطقة آسيا الوسطى مهمة لجمهورية روسيا الاتحادية، إذا ما أرادت أن تسيطر على المجال الجيوسياسي المحيط بها، فمنطقة آسيا الوسطى تشكل الحدود الجنوبية لروسيا.

أما أهداف الدراسة فيمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

1- دراسة وتحليل محددات السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى بعد استقلال هذه الجمهوريات، وبيان العوامل التي تؤثر في السياسة الروسية تجاه هذه الجمهوريات.

2- إبراز القيمة الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في إطار السياسة الخارجية الروسية، سواء فيما يتعلق بأهمية موقعها الإستراتيجي أو فيما يتعلق بالتطورات السياسية والاقتصادية فيها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

3- تحديد المبادئ والأهداف الرئيسة للسياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، ومن ثمّ إجراء تقييم نقدي وتحليلي لمجمل هذه السياسة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة بالتساؤل التالي "كيف يمكن لروسيا الاتحادية أن تستعيد سيطرتها على جمهوريات آسيا الوسطى في ظل التحديات الداخلية التي تواجهها، وطموحات القوى الإقليمية والدولية في هذا الفضاء الجيوسياسي".

أسئلة الدراسة:

بالاستناد إلى أهمية الدراسة وأهدافها ومشكلتها فإنّ الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1- كيف يتم صنع القرار الاستراتيجي الروسي تجاه جمهوريات آسيا الوسطى.

2- أين تكمن أهمية جمهوريات آسيا الوسطى في الفكر الاستراتيجي الروسي.

3- هل تؤثر السياسات والاستراتيجيات الدولية والإقليمية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، على السياسة الروسية تجاه هذه الجمهوريات.

4- ماهي أدوات السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة ذات دلالة واضحة بين سياسة روسيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وبين عناصر قوتها اللينة (soft power) من جهة، وقوتها الصلبة (Hard Power) من جهة ثانية.

2- إنّ استعادة روسيا الاتحادية لسيطرتها على جمهوريات آسيا الوسطى مرهون بمدى قدرتها على ترتيب شؤونها الداخلية من جهة، واحتواء الإستراتيجيات المضادة لها في هذا المجال من جهة ثانية.

3- تمثل سياسات الدول الكبرى والإقليمية في جمهوريات آسيا الوسطى عائقاً أساسياً أمام إعادة فرض السيطرة الروسية على هذه الجمهوريات.

الإطار الزمني للدراسة:

تركز هذه الدراسة على الفترة الزمنية التي تبدأ من عام 2000، وهو العام الذي وصل فيه الرئيس "فلاديمير بوتين" إلى السلطة في روسيا، وحتى عام 2019. وقد تمّ اختيار هذه الفترة الزمنية لأنها الفترة التي شهدت عودة روسيا إلى الساحة الدولية كقوة كبرى، بعد أن تراجع الدور الروسي خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

منهجية البحث:

إنّ المقاربة المنهجية في هذه الدراسة ستعمل على الأخذ بالتكامل المنهجي الذي أصبح تقليداً أكاديمياً في مجال الدراسات الإنسانية بصفة عامة والدراسات السياسية والاستراتيجية بصفة خاصة، ولذلك سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

- خطة الدراسة:

المبحث الأول: التعريف الجيواستراتيجي بمنطقة آسيا الوسطى

المبحث الثاني: المصالح الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

المبحث الأول: التعريف الجيواستراتيجي بمنطقة آسيا الوسطى

يقول "فردريك راتزل"، "إنّ من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية"[1]. فالموقع الجغرافي يكفي لمنح منطقة ما مكانتها على المستوى الدولي، ولا تزال أحداث التاريخ تؤكد يوماً بعد يوم صحة تلك العبارة[2]. وبالنسبة لآسيا الوسطى، هناك عدة اعتبارات تجعل موقعها الجغرافي ذا مكانة هامة على المستوى الدولي، فهي مركز العالم، بما تمثله من قرب نسبي للكتل الجغرافية والفضاءات السياسية جميعاً، فهي على المستوى الآسيوي، قلب آسيا على الأقل، مما يجعلها نقطة وصل بين الأطراف الآسيوية جميعاً، وبكل ما يمثله ذلك من اعتبارات اقتصادية وثقافية. وهي تمتلك مجتمعةً حدوداً مع كل الأمم والقوميات ذات الشأن في القارة الآسيوية، فهي على تماس مع كل من روسيا والصين وإيران وتركيا وتطل على شبه القارة الهندية، وهي بهذا الموقع تشكل المفصل الاجتماعي والسياسي والثقافي بين هذه الأمم والحضارات المتنوعة، وهي المنطقة العازلة بشكل طبيعي بين قوى كبرى اقتصادياً وعسكرياً وبشرياً، ولو لم تكن موجودة، عندئذٍ يمكن معرفة حجم الحراك في المنطقة وخطورة هذا الحراك على أطرافه. ومن الأهمية بمكان، قبل الحديث عن السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، تحديد مفهوم وأصل التسمية لهذه المنطقة، وكذلك تحديد أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي.

أولاً: تحديد مدلول عبارة "آسيا الوسطى"*

يُستخدم تعبير آسيا الوسطى جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بُعداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة. ومصطلح "آسيا الوسطى"، كما هو مصطلح "الشرق الأوسط"، هو تعبير منبثق عن الفكر الغربي، وعن تقسيمات المناطق التي جرت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبالتالي، فإنّ تسميات "آسيا الوسطى" و"آسيا الداخلية" و "آسيا المركزية"، تعكس في الأغلب مزاج وتطلعات القوى الأجنبية في مواقفها السياسية والجيوسياسية تجاه ما كان يُسمى "ماوراء النهر" و"تركستان"[3].

وقد ضمت "آسيا الوسطى" من الناحية التاريخية والجغرافية أجزاءً من الصين والمناطق الأصلية للشعوب والقبائل التركية (من حدود الصين شرقاً حتى بحر قزوين غرباً، ومن جنوب سيبيريا شمالاً حتى شمال إيران وأفغانستان جنوباً). إنّ اسم "تركستان"، الشائع الاستخدام حتى الحرب العالمية الأولى، يدل على منطقة واسعة ممتدة من حدود منغوليا إلى بحر قزوين. وتمّ التمييز بين تركستان الصينية (التي سماها الصينيون بعد ذلك سينغيانغ) وتركستان الروسية المسماة بعد عام 1920 آسيا الوسطى السوفيتية.

ويعود استخدام مصطلح "آسيا الوسطى" إلى القرن التاسع عشر. إذ استخدمه "الكسندر فون هومبولدت" لأول مرة عام 1829. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 أُطلقت تسمية "آسيا الوسطى" على الجمهوريات الخمس (كازاخستان، قرغيزستان، أوزباكستان، طاجكستان، تركمانستان). وفي عام 1993، أعلنت الجمهوريات الخمس رسمياً أنها تعترف

***عُرفت منطقة آسيا الوسطى تاريخياً بتسميات متعددة منها: (ترانزوكسيان وهي تسمية إغريقية، بلاد ما وراء النهر وهي تسمية عربية، طوران وهي تسمية فارسية، ترتاريا (بلاد التتار) وهي تسمية أوروبية، تركستان أي "بلاد الترك" وعُرفت بهذه التسمية حتى الحرب العالمية الأولى.**

لنفسها بأنها من آسيا الوسطى، وهي التسمية المعتمدة في هذه الدراسة. كما أنّ المجال الجغرافي لمنطقة "آسيا الوسطى" يمتد على مساحة ضخمة تصل إلى أربعة ملايين كيلومتر مربع، أو ما يساوي 29,5% من مساحة الدول العربية[4].

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لجمهوريات آسيا الوسطى

من أبرز سمات جمهوريات آسيا الوسطى الديموغرافية قلة كثافتها السكانية، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد سكان كازاخستان التي تزيد في المساحة عن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعةً سبعة عشر مليون نسمة، أي 15/1 تقريباً من عدد سكان الاتحاد الأوروبي، أو 60/1 تقريباً من عدد سكان تركستان الشرقية (سينغيانغ)، التي تبلغ مساحتها 6/1 من مساحة الصين، إنّ هذه البنية السكانية تشتمل على عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للمسار الاستراتيجي طويل المدى[5].

ونظراً لأهمية العامل الديمغرافي والجيواقتصادي في هذه الدراسة، فمن المفيد القيام بإجراء تقييم عام لجمهوريات آسيا الوسطى كلاً على حدة، فهذه الجمهوريات تذخر بطاقات اقتصادية وطاقوية وبموارد طبيعية كبيرة ستجعل منها مصدراً هاماً من مصادر التنافس والصراع للسيطرة عليها.

1- كازاخستان:

إنّ جمهورية كازاخستان تمتد على مساحات شاسعة، وتتشارك مع الصين بحدود طولها أكثر من ألفي كيلومتر، أما حدودها مع روسيا فيصل طولها إلى سبعة آلاف كيلومتر. كما أنها عبارة عن مخزن هائل لمصادر الطاقة، فكازاخستان تنتج يومياً 1,5 مليون برميل من النفط وفقاً لتقديرات عام 2010[6].

وجمهورية كازاخستان غنية بالموارد الطبيعية، مثل الغاز الطبيعي والفحم والنحاس والزنك والثاليوم والبيزموت والذهب والفحم. كما أنها تمتلك مجموعة مختلفة من الخامات الطبيعية، فقد عُثر فيها على خامات 99 عنصراً من أصل 105 عنصر من عناصر الجدول الدوري لمندليف*، واكتُشف مخزون 70 منها، وأُدخل في الإنتاج أكثر من 60 عنصراً، وتحتوي على 21% من احتياطي اليورانيوم العالمي[7].

2- أوزبكستان:

تحتل أوزبكستان أهمية سياسية مركزية في آسيا الوسطى، فهي ذات كثافة سكانية واضحة مقارنةً مع الجمهوريات الأخرى، وتشكل حلقة مهمة في ذلك الحزام الجيواقتصادي الغني. فهي من الدول المصدرة للغاز الطبيعي والنفط حيث تُنتج كميات كبيرة من الغاز تكفي لسد حاجتها، وتزود كل من (قرغيزستان وكازاخستان) بحاجتهما من الغاز المنزلي والصناعي. وتنتج أيضاً ما قيمته مليار دولار من الفضة، كما أنها غنية بالمصادر الطبيعية مثل الفحم والنحاس واليورانيوم والزنك والحديد والرصاص والموليبدنم (المعدن النادر)[8].

وتُعّد صادرات الغاز الطبيعي، المحرك الحيوي لاقتصاد أوزبكستان، إذ إنها تمثل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، تمّ اختيار التصدير كوسيلة مهمة لدعم السوق المحلية للوقود الصلب، لأن أوزبكستان تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الفحم أيضاً.

3- قرغيزستان:

تُعّد جمهورية قرغيزستان غنية بمصادر المياه التي يتم استخدامها لتوليد الطاقة الكهربائية التي تصل قيمتها المتولدة في هذه الجمهورية إلى 143 بليون كيلو واط، وهو ما يعادل (21% من الطاقة الكهربائية المتولدة في منطقة آسيا الوسطى)[9].

* **جدول مندليف وهو تصنيف لأهم المعادن.**

كما أنها من الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث تتميز بكونها بلداً صناعياً وزراعياً في آن واحد، وذلك نظراً لتمتعها بمخزون كبير من المعادن مثل القصدير، والتنغستين، والعناصر النادرة، والفحم، والذهب، والأنتيمون، والرصاص، واليورانيوم، بالإضافة إلى نشاطاتها الخاصة بالزراعة، حيث يمثل قطاع الزراعة فيها 75% من إجمالي الناتج المحلي.

4- طاجيكستان:

يحتل احتياطي طاجيكستان من الفضة المرتبة الثانية بعد المكسيك وتقدّر احتياطيات طاجيكستان من النفط بحوالي 12 مليون برميل، ومن الغاز حوالي 2 تريليون قدم مكعب وذلك في عام 2002 م. وتوجد في طاجيكستان معادن وموارد متنوعة مثل الفحم والبترول والزنك والرصاص والذهب والفضة[10].

5- تركمانستان:

تتمتع تركمانستان بموارد طبيعية هامة، مثل الغاز والنفط والذهب والفحم والبلاتين وكلوريد الكالسيوم والكبريت والبوتاسيوم وكبريتات الباريوم واليود والمغنسيوم والبروميد والكبريتات والزئبق والبنتونيت والسلستين. وبما أنّ تركمانستان تعاني من انخفاض شديد في معدلات الاستهلاك، عندئذٍ يمكن تصور أهميتها الاستراتيجية كمركز لهذه المصادر الطبيعية[11].

المبحث الثاني: المصالح الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى

تُعّد منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية كبرى بالنسبة لروسيا من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية والأمنية، فمن الناحية الاستراتيجية والعسكرية والأمنية تشكل منطقة آسيا الوسطى خط الدفاع الأول ضد أي اعتداء خارجي يستهدف روسيا، كما أنها تشكل منطقة عازلة بينها وبين كل من الصين وإيران وأفغانستان، ومنطقة آسيا الوسطى تحتوي على نسبة كبيرة من الأقلية الروسية المنتشرة فيها، وبسبب التنوع العرقي والإثني في هذه الجمهوريات فإنّ روسيا تخشى من الانعكاسات المحتملة للنزعة الاستقلالية لهذه الأقليات على الأمن القومي الروسي[12]. ومن الناحية الاقتصادية تُعّد آسيا الوسطى مهمة لروسيا بسبب غناها بالنفط والغاز، بالإضافة لكونها تشكل ساحة مهمة لتعزيز النفوذ الاقتصادي الروسي. وسندرس كلاً من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى.

أولاً: المصالح الاستراتيجية

إنّ تفكك الاتحاد السوفيتي سبب اضطراباً جيوسياسياً بارزاً، وكانت خسارة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا ذات أهمية بالغة في إدراكها للواقع الجيوسياسي الجديد. ومن وجهة نظر استراتيجية، تحيط دول آسيا الوسطى بروسيا من الجنوب، على طول ما يمكن تسميته "خاصرتها الضعيفة". ونتيجةً لهذا الوضع الجغرافي الخاص، الذي تحتله المنطقة ـ تريد روسيا ـ حماية أمنها بالدرجة الأولى. ويجعلها تهتم بتفادي كل تسلل استراتيجي من قبل دولة أخرى كبرى إلى المنطقة. فتزايد نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وحلف شمال الأطلسي (الناتو) وتركيا وباكستان وإيران، يشكل تهديدات تبدي روسيا تجاهها الكثير من الاهتمام[13].

وترى روسيا أنّ انتشار (الحركات الإسلامية المتطرفة) في المنطقة يشكل تهديداً أساسياً لأمنها القومي، وتبدي روسيا قلقاً من انتشار الصراعات والحروب الأهلية في آسيا الوسطى، فهي كانت تخشى من الصراعات الأفغانية ـ الطاجيكية على آسيا الوسطى، ومن انتقال الحرب الأهلية في طاجيكستان (1992 – 1997) إلى الجمهوريات الأخرى في آسيا الوسطى قبل أن تصل إلى الأراضي الروسية التي تضم أقلية مسلمة كبيرة في تتارستان، في شمالي القوقاز وفي باشكوتوستان. كما طوّرت روسيا نظرية الدومينو التي بموجبها سوف ينتقل تأثير (الحركات الإسلامية المتطرفة) إلى الأراضي الروسية بعد أن تنتشر في جمهوريات آسيا الوسطى[14].

وتُعّد آسيا الوسطى في نظر العديد من المحللين الروس كحلقة مهمة في محيط الأمن الروسي، فالدفاع عن الحدود الخارجية للدول المستقلة، يشكل الخط الأول للدفاع عن روسيا بالذات. ولهذا عملت روسيا على متابعة الروابط العسكرية مع جمهوريات آسيا الوسطى. ولكن نجاحها في هذا المجال غير كامل، فإذا كانت قد أمّنت حضوراً عسكرياً في كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجيكستان، إلا أنّ أوزبكستان التي لها مطامح إقليمية في آسيا الوسطى، قد رفضت إقامة قواعد روسية فوق أراضيها، في حين أنّ تركمانستان لا تستقبل إلا حراس حدود. وتهتم روسيا بشكل أساسي بعلاقاتها مع كازاخستان. فالأراضي الكازاخية من وجهة نظر روسيا تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن الأراضي الروسية. فهذه الجمهورية تشكل منطقة عازلة، ونوعاً من الدرع الاستراتيجي لحماية روسيا في حالة عدم الاستقرار في آسيا الوسطى. ولذلك عقدت روسيا مع كازاخستان معاهدة صداقة وتعاون ومساعدة متبادلة، واستكملت هذه المعاهدة باتفاق ثنائي يتعلق بالتعاون العسكري في آذار 1994[15].

ويمكن تلخيص المصالح الاستراتيجية الروسية في جمهوريات آسيا الوسطى بما يلي:

1- التعاون مع إيران باعتبارها دولة معارضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة وقد عملت روسيا على مد جسور التعاون الروسي . الإيراني، وتعزيز العلاقات القائمة بينهما.

2- العمل على وضع خطط التعاون والتنمية مع دول المنطقة.

3- السعي للتقارب مع دول المنطقة من أجل تنمية وتعزيز العلاقات بينها وبين روسيا.

4- السعي الروسي لجذب خطوط نقل البترول والغاز عبر أراضيها ومعارضة أي محاولات لشحنها بعيدًا عن أراضيها.

5- العمل على حفظ الاستقرار الأمني في المنطقة.

6- ضمان وجود مناطق عازلة لضمان أمن روسيا.

7- مواجهة التوسع الأمريكي في المنطقة.

ثانياً: المصالح الاقتصادية

فيما خص المصالح الاقتصادية لروسيا في آسيا الوسطى، يجب إدراك حقيقة أنّ اقتصادها ليس مرهوناً بآسيا الوسطى. بل على العكس إنّ اقتصاد آسيا الوسطى هو المرهون أكثر بعلاقاتها مع روسيا. وتعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع جمهوريات آسيا الوسطى خاصةً في إطار مبادرات التكامل والتعاون الإقليمي، وعلى الرغم من تراجع الدور الاقتصادي لروسيا لصالح قوى دولية أخرى – وهو ما تشير إليه الإحصائيات التي تضعها في المرتبة الخامسة تجارياً بعد كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا- فإنّ روسيا تملك وسائل ضغط اقتصادية عديدة تستطيع من خلالها مواجهة هذا الواقع ورفع معدلات التبادل والتعاون الاقتصادي إلى مستويات عالية. ومن أهم وسائل الضغط، التحكم الروسي في ممرات نقل الطاقة إلى العالم الخارجي، حيث يُعتبر النفط والغاز الصادرات الأساسية بالإضافة لكونهما مصدر المداخيل الرئيسية لاقتصاديات هذه الدول[16].

وتهدف روسيا من سياستها الاقتصادية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى إلى تحقيق الاندماج مع هذه الجمهوريات، لتتحول إلى مركز اقتصادي عالمي جديد. فعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية يمكن ملاحظة أنّ تعزيز مجال النفوذ الاقتصادي الروسي كان واحداً من النقاط الأساسية الخمس للسياسة الخارجية للرئيس الروسي الأسبق "ديمتري ميدفيدف"، وخاصةً فيما يتعلق بتعزيز العلاقات مع حكومات آسيا الوسطى. وتمّ التأكيد من جانب الرئيس "ديمتري ميدفيدف" بأنّ الأولوية المطلقة لروسيا هي تحقيق التكامل الاقتصادي مع جمهوريات آسيا الوسطى[17].

ويرى الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بأنّ إعادة إنشاء اتحاد بين الجمهوريات المستقلة مسألة ذات ضرورة استراتيجية، فقد كان تفكك الاتحاد السوفيتي كارثة جغرافية، وروسيا بحاجة للدمج والتكامل الاقتصادي، ومن هنا كان طرح مشروع "الاتحاد الأوراسي" الذي يربط بين (روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا) كمشروع يحقق لروسيا التكامل الاقتصادي مع هذه الجمهوريات، فالمواءمة بين كازاخستان كدولة مصدرة للطاقة، وأوكرانيا كدولة منتجة للحبوب على سبيل المثال، يحقق لروسيا رافعاً اقتصادياً مهماً في العالم.

فالهدف الاستراتيجي لروسيا بعد إعادة إحياء القوة في روسيا، هو إنشاء منظومة علاقات ضمن مجال الاتحاد السوفيتي توفر نفوذاً اقتصادياً وعمقاً استراتيجياً لها، ولكنها في نفس الوقت لا تعطي التزاماً لا يمكن تحمله بتعهد السياسات المحلية للدول الأخرى. فعلى خلاف الاتحاد السوفيتي، سوف تستفيد الاستراتيجية الروسية من العلاقات على أساس متبادل من دون تحمل مسؤوليات الدول الأخرى[18].

ومن ناحية أخرى أدى اختراق منطقة بحر قزوين من خلال شركات النفط الغربية والدعم الأمريكي الرسمي لخطوط الأنابيب المتعددة في المنطقة بهدف إنهاء احتكار روسيا لنفط قزوين إلى توسيع المفهوم الجيوسياسي التقليدي لروسيا ليتضمن أبعاداً جيواقتصادية، وذلك مع وصول نفوذ الغرب إلى الحدود الجديدة لروسيا. كل ذلك أدى إلى تغير في النظرة الروسية للأهداف والطموحات الغربية[19].

فروسيا أصبحت تنظر إلى نفط آسيا الوسطى من زاويتين متناقضتين، فهي وإن بدت مهتمة بأن تستثمر شركاتها في حقول هذه المنطقة، فإنّ ازدياد الاستثمار الغربي والصيني في الإقليم يقلقها بما يسرّع من خُطى التصدير في هذه الدول، وهذا يمنحها استقلالية أكبر عن نفوذ روسيا وقرباً أكثر من الغرب. وفى بحر قزوين، تأمل روسيا أن تتعطل لأطول فترة ممكنة الاستثمارات النفطية حتى لا تحصل جورجيا وأرمينيا وأذربيجان على استقلالية سياسية واقتصادية، إلا أنّ محور التحالف النفطي بين أذربيجان وتركيا المدعوم أمريكياً يبدو الأكثر خطراً على النفوذ الروسي في الإقليم خصوصاً مع تشغيل خط (باكو– تبليسي– جيهان) عام 2006 لنقل النفط عبر تركيا[20].

وبذلك يمكن القول، أنّ هناك تنافس بين المصالح الروسية من جهة والمصالح الأمريكية والتركية من جهة أخرى، وهذا التنافس بين مصالح روسيا وتركيا يعود لسنوات طويلة سابقة حول طرق نقل النفط والغاز الطبيعي من منطقة آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، حيث كانت روسيا تصر على مرور خطوط الأنابيب عبر أراضيها وأن تستغل الخطوط القائمة فعلاً في أراضيها، إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تسمح لروسيا بمثل هذه المزايا وهي تؤيد بشدة خطوط نقل النفط والغاز الطبيعي بعيداً عن الأراضي الروسية[21].

وقد بذلت روسيا جهود كبيرة بهدف السيطرة والتحكم في مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وخطوط نقلها، وقد عملت على التعاون مع أغلب الشركات الغربية المتواجدة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وذلك بهدف إقناعها للاستثمار في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وتهدف روسيا من ذلك الحصول على نصيب من السيولة النقدية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية من خلال عملها في حقول النفط والغاز في منطقة بحر قزوين وهي بذلك تتمكن من حل مشكلاتها الاقتصادية التي تعاني منها[22].

وهكذا يمكن القول أنّ سعي روسيا لتحقيق مصالحها الاقتصادية في منطقة آسيا الوسطى، هو جزء من السياسة الروسية الشاملة للتعامل مع هذه المنطقة، وتعمل روسيا بشكل أساسي على تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في محيطها القريب من خلال سياسة براغماتية هدفها الأساسي إبقاء هذه الجمهوريات في مجال النفوذ الروسي من

خلال التركيز على وسائل التعاون في مختلف المجالات كبديل لسياسات الهيمنة والسيطرة السابقة، وفي نفس الوقت إبعادها عن النفوذ الأمريكي.

المبحث الثالث: أبعاد وتوجهات السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى

إنّ أهمية آسيا الوسطى في السياسة الروسية تعود إلى عوامل عديدة من أهمها، ثقل الإرث الروسي التاريخي في منطقة آسيا الوسطى من جهة أولى، وقرب روسيا الجغرافي من هذه المنطقة من جهة ثانية، ودور النفط والغاز في توجيه اقتصاد روسيا وسياستها الخارجية من جهة ثالثة. ولبيان أبعاد وتوجهات السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى، لا بد من دراسة تطور السياسة الروسية تجاه هذه المنطقة، منذ استقلالها وحتى المرحلة الحالية.

أولاً: السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى قبل عام 2000

في اللحظات الأولى لتفكك الاتحاد السوفييتي، لم تعطِ روسيا اهتماماً كبيراً بجمهوريات آسيا الوسطى. وكان أول مشروع بين الدول المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي، مهتماً بالجمهوريات السلافية (أوكرانيا وبيلاروسيا) فقط، مما يبين تفضيل الحكام الروس لاتحاد مع دول اعتبروها قريبة تاريخياً وإثنياً. فالحكام الروس كانوا يعتبرون آسيا الوسطى كعبء يمكنه أن يحد النمو الاقتصادي وأن يعيق التوجه الأوروبي لروسيا. وعلى العكس من الموقف الروسي، سعت جمهوريات آسيا الوسطى من أجل إبقاء الروابط القديمة مع روسيا، فتبعية هذه الجمهوريات لروسيا في المجال الاقتصادي قد دفعتها لتبني هذا الاتجاه، فقد كان الرئيس الكازاخي "نور سلطان نازاربابيف" يعي مشكلة الأقلية الروسية الكبيرة الموجودة في أراضي كازاخستان، وكان من أشد المدافعين عن بقاء الاتحاد، وعن الاندماج داخل مجموعة الدول المستقلة.

لقد كانت "معاهدة طشقند" الموقعة في 15 أيار 1992 بمثابة الإطار الذي ينظم التعاون الروسي مع جمهوريات آسيا الوسطى في موضوع الدفاع، وكانت خطوة مهمة في تجاه خلف فضاء استراتيجي موحد. وكانت هذه المعاهدة تعبيراً عن اهتمامات روسيا العسكرية في جمهوريات آسيا الوسطى من أجل الحفاظ على فضاء دفاعي مشترك مستقر نسبياً يطمئن المخاوف الإستراتيجية الروسية. ولكن المساعي الروسية في هذا المجال اصطدمت بمخاوف القادة في جمهوريات آسيا الوسطى من عودة الهيمنة الروسية عليها. ولذلك يمكن القول بأنّ المشكلة بالنسبة إلى قادة جمهوريات آسيا الوسطى كانت تتلخص بكيفية بناء علاقات متوازنة مع روسيا، أي الإبقاء على الدعم الاقتصادي والعسكري، واستخدام القوة الروسية لصالحهم مع تفادي الوقوع تحت هيمنة روسيا.

لقد حاولت روسيا إعادة التأثير وممارسة النفوذ على جمهوريات آسيا الوسطى من خلال دمجها في تنظيمات إقليمية ومن أهمها (رابطة الدول المستقلة – اتفاقية الأمن الجماعي – منظمة تعاون آسيا الوسطى – منظمة شنغهاي للتعاون). وكان هدف روسيا من إنشاء هذه التجمعات الإقليمية يتمثل في إعادة تأثيرها وهيمنتها على هذه الجمهوريات. وبسبب نشوب الحرب الأهلية الطاجيكية أرسلت روسيا جيوشها إلى هذه الجمهورية في كانون الأول عام 1992 بهدف إنهاء هذه الحرب، ومن أجل مراقبة الحدود مع أفغانستان[23]. وفي عام 1993، تقدّم الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين" بطلب للأمم المتحدة للاعتراف بمسؤولية روسيا الخاصة عن "الحفاظ على السلام في النزاعات العرقية في دول الاتحاد السوفيتي السابق"[24]. كما قامت روسيا خلال الفترة بين (1992– 1993) بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع جمهوريات آسيا الوسطى للتأكيد على علاقات الصداقة والمساعدة المتبادلة بين الطرفين، ولكن بقيت الخطوط العامة للسياسة الروسية في هذه المرحلة شبه انعزالية ورفضت الانخراط في قضايا جمهوريات آسيا الوسطى الداخلية[25].

وقد حذّر وزير الخارجية الروسي "أندريه كوزيريف" ورئيس المخابرات الروسية "يفغيني بريماكوف" في بدايات عام 1994 بأنّ عدم اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى سيخلق فراغاً في المنطقة وسيدعم جهود الولايات المتحدة الأمريكية لتقويض الدور الروسي فيها[26].

ولذلك بدءاً من أواخر 1994 وبدايات 1995 بدأت روسيا إعادة التأكيد على دورها في جمهوريات آسيا الوسطى واتبعت سياسة أكثر حزماً متأثرةً بظروف وعوامل عديدة أهمها:

1- فشل السياسة الروسية في التعامل مع المشكلة الشيشانية دفع الحكومة الروسية لتبني سياسة أكثر فاعلية في "الخارج القريب". فجمهورية الشيشان كانت تحاول الانفصال عن روسيا وهذا أدّى إلى نشوء صراع بين القوات الروسية وهذه الجمهورية الانفصالية، بدأ في كانون الأول 1994، بهدف القضاء على الحكومة الانفصالية في هذه الجمهورية الروسية، وهذا سبب انتقادات حادة لروسيا من جانب الغرب[27].

2- توّسع حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق ومنطقة آسيا الوسطى حيث عدّته روسيا بمثابة تهديد لأمنها القومي، وهذا يوجب عليها أن تعمل على تقوية دورها في المنطقة[28].

3- قيام معارضي الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسن" بالدعوة لإعادة الأمجاد الإمبراطورية الروسية القديمة في منطقة آسيا الوسطى باستخدام كل الوسائل المتاحة.

4- رغبة روسيا في تعزيز تعاونها السياسي والعسكري في إطار رابطة الدول المستقلة، لكي تعيد التأكيد على دورها الخاص في هذه المنطقة.

5- التدخل والنفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة.

6- المخاوف الروسية من تنامي الحركات الإسلامية المتطرفة وانتشار النزاعات والاضطرابات العرقية والإثنية.

7- قيام كل من كازاخستان وأوزبكستان وقرغيزستان في عام 1994 بالعمل من أجل خلق "اتحاد آسيوي مركزي"، وعدّتها روسيا كمحاولة من جانب هذه الجمهوريات لتعزيز استقلالها عنها، بالإضافة لمخاوفها من انعكاس ذلك على جمهورياتها ذات الحكم الذاتي مثل (تتارستان وداغستان وبلوشستان)[29].

8- المخاوف الروسية من تزايد النفوذ التركي في المنطقة.

9- العقيدة العسكرية التي تمّ إقرارها في تشرين الثاني 1993، والتي أعطت لروسيا مسؤولية حماية الحدود الخارجية لـ "كمنوولث الدول المستقلة".

ومن الناحية السياسية وبالرغم من المحاولات الروسية المتكرّرة لتحقيق فضاء أمني موحّد، وتوظيف عامل التهديد المشترك كمبرّر موضوعي لإقناع دول آسيا الوسطى والدول المستّقلة الأخرى، بجدوى هذه السياسات إلا أنّ النتائج ظلّت مخيبّة للآمال.

وهكذا لم تستطع السلطات الروسية رسم سياسة واقعية تمّكنها من تقليص السياسات الاستقلالية لجمهوريات آسيا الوسطى لأن روسيا لم تتخّلص من الأساليب القديمة ولم تغيّر نظرتها نحو جمهوريات آسيا الوسطى، وعوض أن تتبنى سياسات تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الجمهوريات، حاولت أن تجعل رابطة الدول المستقلة منّظمة تعمل من خلالها على إعادة بسط نفوذها السياسي والعسكري. وفي الوقت ذاته رأت جمهوريات آسيا الوسطى أنه بإمكانها الاعتماد على دول أخرى سواء كانت مجاورة أم بعيدة كالولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بدور كبير في تحقيق التباعد الحاصل بين الطرفين (روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى).

ثانياً: السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى بعد عام 2000

لقد ساد شعور لدى القادة الروس بأنهم حُرموا من مناطق نفوذهم التقليدية، جراء لعبة السياسة الغربية والأمريكية بشكل خاص. ففي دراسة صادرة عن مؤسسة كارينغي الأمريكية جاء فيها "أنّ أغلبية النخب الروسية تعتبر أنّ السياسة الأمريكية تجاه مجموعة الدول المستقلة "CEI" بما فيها دول منطقة بحر قزوين والقوقاز، هي سياسة معادية لروسيا بشكل أساسي. وبفعل خسارتها السيطرة والنفوذ في هذه المنطقة، عادت روسيا منذ مطلع العام 2000 إلى الاهتمام بآسيا الوسطى.

ومن أجل مواجهة التحدي المطروح والمتمثل بتوّجهات السياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، اتخذت روسيا سلسلة من المبادرات خلال النصف الأول من عام 2000. وتمّ الإعلان عن العقيدة الجديدة الموجهة للسياسة الخارجية الروسية تحت قيادة الرئيس "فلاديمير بوتين"، في 10 تموز عام 2000 من قبل "إيغور إيفانوف". وهي تستكمل العقائد العسكرية والاستراتيجية المعتمدة منذ بداية النصف الأول من عام 2000. وهي تحل محل عقيدة "أندريه كوزيريف" المعتمدة في 23 نيسان عام 1993.

لقد كشفت العقيدة الجديدة توّجهاً معادياً للولايات المتحدة، ووصفها الرئيس الروسي بأنها براغماتية وهدفها المساعدة على حل المشاكل الداخلية في روسيا. وتُلزم العقيدة الجديدة روسيا بنوع من التراجع الجيوسياسي، وأعطت الأولوية لحماية مصالحها الحقيقية المحددة. وكان أحد الأهداف الأساسية في العقيدة الجديدة إقامة حزام من الدول الصديقة، كسور حمائي حول روسيا، يشمل الفضاء المهم حيوياً بالنسبة لروسيا ويغطي أراضي الاتحاد السوفيتي.

كما اختارت روسيا بدءاً من العام 2000 في علاقاتها مع جمهوريات آسيا الوسطى، خطة عمل تقوم على تقديم حمايتها العسكرية مقابل تحالف جيوسياسي. وفي الوقت الذي كانت فيه أوزبكستان من أكثر دول المنطقة تمنعاً تجاه المطامح والأهداف الروسية، فقد باشر الرئيس الأوزبكي "إسلام كريموف" تقارباً مع روسيا منذ شهر كانون الثاني عام 2000، وفي آذار من نفس العام وافقت أوزبكستان على تنمية تعاونها العسكري مع روسيا في مجال الدفاع الجوي المشترك. وصرّح الرئيس "إسلام كريموف" "بأن لروسيا مصالح في آسيا الوسطى وأنها تسعى للمحافظة على مصالحها في المستقبل"[30].

إنّ استعادة روسيا لمكانتها ودورها كفاعل أساسي في جمهوريات آسيا الوسطى لا يمكن فهمه دون معرفة التغيرّات الطارئة على الوّضع السّياسي والأمني للمنطقة، وكذلك فهم التغيرات التي شملت الخطاب والسلوك السياسيين لروسيا. وهي عوامل كثيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- تخّلي الخطاب السياسي عن المفاهيم القديمة التي تعطي انطباعاً سلبياً على النوايا الروسية، وتجعل دول آسيا الوسطى دولاً قاصرة غير قادرة على تأمين حدودها وأمنها، وتكمن خطورة الخطاب القديم في تكريسه لفكرة كانت مرفوضة في الفترة السوفيتية، وهي فكرة الأخ الأكبر التي يعتبرها الكثير من المختصين في الشؤون السوفيتية فكرة تؤدي إلى ابتعاد جمهوريات آسيا الوسطى عن الدولة المركزية آنذاك. فجاء الخطاب الجديد مؤكداً على مفاهيم جديدة، كالتعاون والتنسيق والتشاور بدل فكرة التوحيد، الحماية والاستقطاب .

2- حزم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في القضاء على الحركة الانفصالية في الشيشان، ممّا حسّن صورة روسيا لدى جمهوريات آسيا الوسطى، لأنه أعطى لها مصداقية أكبر، عكس ما كان يميّز الفترة السابقة، حين لم تستطع روسيا معالجة القضية الشيشانية، الأمر الذي جعل الكثير من الدول تشكّك في قوتها.

3- إنّ تدهور الوضع الأمني نتيجة تنامي العمليات العسكرية للحركات الإسلامية المسلحة، خاصةً الحركة الإسلامية الأوزبكية، التي استطاعت أن تخترق الحدود الفاصلة بين جمهوريات أوزبكستان، قرغيزستان وطاجيكستان، أعطى فرصة للروس لإبراز طبيعة هذا التهديد العابر للحّدود، الذي يتطّلب تنسيق الجهود والتعاون الأمني، واعتبرت روسيا جميع هذه الحركات الإسلامية (ومن بينها الحركة الانفصالية الشيشانية) حركات تنشط ضمن إطار واحد هو "الحركة الوهابية" التي انتشرت في جمهوريات آسيا الوسطى من خلال وجود بعض الأحزاب والحركات الإسلامية التي تتبنى أفكار هذه الحركة، وكما هو معروف فقد ساهمت هذه الحركات المتبنية للمذهب الوهابي في الحرب الأفغانية وقامت بتمويل المجاهدين الأفغان في الثمانينات على أساس محاربة الشيوعية، ولقيت الدّعم الأكبر من قبل حكومات المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان، ولأنّ النخب الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى، نُخب علمانية تنتمي إلى المؤسسات السوفيتية سابقاً، فتصورّها للظاهرة الإسلامية لا يختلف عن التصوّر الروسي، فروسيا أرادت أن تستغل هذه الاعتبارات لتُبرز مبرّرات جديدة للتعاون المشترك[31].

وبعد أحداث أيلول 2001، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض هيمنتها على جمهوريات آسيا الوسطى محاولةً إبعاد روسيا عن هذه الجمهوريات من خلال:

1- تدعيم التواجد العسكري لقواتها وقوات الناتو في القواعد العسكرية في أفغانستان، بما يشكل عامل ضغط وترهيب لجمهوريات آسيا الوسطى، وكمحطات انطلاق لإمكانية السيطرة على هذه المنطقة استراتيجياً.

2- مفاوضة بعض جمهوريات آسيا الوسطى على تأجير بعض الأراضي لإقامة قواعد عسكرية للناتو والولايات المتحدة، وهو ما نجحت فيه الولايات المتحدة في كل من أوزبكستان وقرغيزستان.

3- دعم انقلابات سلمية في السلطة لإزاحة عدد من الأنظمة الموالية لروسيا، وهذا ما حدث في كل من قرغيزستان فيما عُرف بالثورة (السوسنية) في آذار 2005، وتمّت الإطاحة بنظام الرئيس "عسكر آكاييف". وأيضاً في أوزبكستان فيما عُرف بأحداث أنديجان 2005، ولكن الرد السريع من حكومة أوزبكستان قضى على هذه "الثورة" في مهدها. وقد هدفت هذه "الثورات" إلى الحد من النفوذ الروسي في جمهوريات آسيا الوسطى، وتحقيق تقارب هذه الجمهوريات مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية[32].

وبعد هذه التطوّرات أدركت روسيا أنّ علاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى منذ تفكك الاتحاد السوفيتي يجب أن يتم بنائها على أسس جديدة، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب، من خلال قيام روسيا بتقديم ضمانات لهذه الدول لتُبقي على التحالف معها ومن أهمها:

1- مساندة الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى، لمقاومة "الإرهاب" والحركات "الإسلامية المسلحة"، وتنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لمواجهة أي تهديد للجماعات الإسلامية.

2- حماية حدود هذه الجمهوريات، وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشتركة، وفى الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر "مهاجرة" من أفغانستان والشيشان، وتقديم التسليح والتدريب العسكري لهذه الدول.

3- تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من هذه الدول[33].

وخلال مؤتمر "ميونيخ للسياسات الأمنية" في 10 شباط 2007، وجه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" انتقادات حادة للسياسة الأمريكية، وانتقدها "لاستخدامها المفرط للقوة، الذي يكاد يكون غير خاضع للسيطرة في العلاقات الدولية،

وتجاوزها حدودها الوطنية في كل اتجاه". وحذّر بوتين من أنّ قيادة الولايات المتحدة "لعالم أحادى القطب" غير مقبول، وقد أدّى إلى المزيد من الحروب والصراعات في العالم، ورأى أنّ "توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة"، خاصةً على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال الرئيس "فلاديمير بوتين" إنّ "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه روسيا، في حين أنّ التهديد الحقيقي العالمي يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل"[34].

وفي 5 شباط 2010، أصدر الرئيس الروسي الأسبق "ديمتري ميدفيديف"، العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا للفترة (2010– 2020)، وهى الوثيقة الثالثة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وأهم ما تضمنته العقيدة العسكرية الروسية لعام 2010، تحديد أبرز التهديدات للأمن القومي الروسي بما يلي:

1– توظيف قدرات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عمليات تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي، حيث تتم هذه المهام خارج مظلة الأمم المتحدة وبدون قرار من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي لا يمكن لروسيا من الاعتراض عليها، إذا مثلت تهديداً مباشراً على أمن روسيا ومصالحها.

2– توسيع حلف شمال الأطلسي، واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية.

3– نشر قوات أجنبية في دول على حدود روسيا، والذي اعتبرته الوثيقة أحد التهديدات العسكرية الخارجية الرئيسية التي تواجهها الدولة الروسية.

4– "عسكرة الفضاء"، ونشر أسلحة استراتيجية غير نووية ذات دقة عالية في الإصابة، إلى جانب نشر منظومة الدرع الصاروخية، التي ترى روسيا أنها "تهدد الاستقرار العالمي وتخل بالتوازن العسكري في مجال الصواريخ النووية"[35].

ويضاف إلى التهديدات الرئيسية السابقة مجموعة من المخاطر والتهديدات التي لا تتضمن مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة والناتو، بل ربما توفر فرصة للتعاون بين الجانبين، وأهمها:

1– خطر الانتشار النووي، و"النزعة الخاصة بنشر التكنولوجيا النووية والكيماوية والبيولوجية، وصنع أسلحة الدمار الشامل".

2– تنامي الإرهاب الدولي.

3– التهديدات الناجمة عن عدم الاستقرار في عدد من دول الجوار الروسي، مثل جورجيا، والصراع بين أذربيجان وأرمينيا حول إقليم قرة باغ، وكذلك في أفغانستان.

4– الصراع المتفاقم من أجل الاستحواذ على موارد الطاقة والوقود وغيرها من المواد الخام، كما حدث عندما احتلت الولايات المتحدة العراق للسيطرة على مخزونها النفطي.

5– التهديدات الداخلية، وفى مقدمتها الإرهاب وعدم الاستقرار في شمال القوقاز[36].

ولمواجهة هذه التهديدات أشارت العقيدة العسكرية إلى مجموعة من الآليات لمواجهتها، أهمها:

1– استخدام السلاح النووي.

2– نشر قوات روسية خارج الحدود.

3– تطوير المؤسسة العسكرية الروسية.

4– تطوير الصناعات العسكرية[37].

إنّ العقيدة العسكرية لعام 2010، وما تضمنته من إشارة إلى التهديد الذي تمثله سياسات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي على المصالح والأمن الروسي، لا تعنى عودة إلى أجواء الحرب الباردة، أو التخلي عن الشراكة مع الولايات المتحدة، ولكن محاولة لبناء علاقات متكافئة وشراكة كاملة غير منقوصة مع الولايات المتحدة وحلفائها، تتضمن احتراماً

من جانبها لأمن ومصالح روسيا. وهى تعبير عن رغبة القيادة الروسية في تأكيد مكانة روسيا كقوة كبرى، وكونها لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي. فروسيا ترفض انفراد الولايات المتحدة بإدارة الشأن الدولي والإقليمي، ومحاولة تأكيد هيمنتها ونفوذها في منطقة، لا تزال روسيا تعتبرها مجالها الحيوي، سواء في شرق أوروبا أو في منطقة آسيا الوسطى. فهناك توجه حاسم لاستعادة مكانة روسيا والدفاع عن مصالحها في هذه المنطقة، التي تعتبرها روسيا امتداداً طبيعياً لها، ولأمنها القومي بمفهومه الواسع، على أسس جديدة من الشراكة والتعاون وليس الهيمنة أو استخدام القوة.

ثالثاً: مستقبل السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى (النتائج والمناقشة)

مع نهاية عام 2019 نشرت وزارة الخارجية الروسية بياناً بعنوان "نتائج السياسة الخارجية الرئيسية لعام 2019"، ومما ورد في البيان، "أنه مع نهاية العام 2019، ركزت جهود السياسة الخارجية الروسية على تخفيف التوترات الدولية وبناء تعاون متنوع مع تلك البلدان والجمعيات التي أبدت استعداداً لتطوير العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل". وأشار البيان إلى "أنه تمّ إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الأمن الجماعي من خلال منظمة الأمن الجماعي، وتعزيز التكامل الاقتصادي في شكل (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي EAEU)، وضمان مشاركة روسيا الاتحادية في مجموعة العشرين (G20)، ومنظمة "بريكس"، ومنظمة شنغهاي للتعاون"[38].

إنّ هذا البيان يؤكد على الدور الروسي إقليمياً ودولياً، وبناءً عليه وعلى ما ورد في هذه الدراسة، يمكن القول إنّ الاتجاه المُرّجح للسياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، هو اتجاه يدعم عودة السيطرة الروسية على جمهوريات آسيا الوسطى، من خلال أساليب وأدوات جديدة من أهمها:

1- عودة الفكر الأوراسي: فمع بداية الألفية الثالثة عادت أفكار الاتجاه الأوراسي للظهور بقوة على الساحة الروسية، والذي يستحضر رواده عظمة روسيا منذ العصر الإمبراطوري، وامتدادها الواسع الذي لم تصله أي دولة. هذا الإرث التاريخي ما زال مترسخاً في إدراك النخبة الأوراسية الموجودة في السلطة، والتي تؤثر بصورة كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية الروسية، واستراتيجيتها القومية. وفيما يخص دوائر الأولوية في السياسة الخارجية الروسية، يؤكد الأوراسيون على ضرورة التركيز على القارة الآسيوية وخاصةً متابعة الصعود الصيني، والحراك السياسي في جمهوريات آسيا الوسطى. كما تعتبر النخبة الأوراسية أنّ إغفال المجال السوفيتي السابق هو خطأ سياسي واستراتيجي، ويجب العودة إلى هذا المجال وخاصةً في آسيا الوسطى بسبب حجم المصالح التي تربط بين روسيا وهذه الجمهوريات في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

2- عودة روسيا إلى الساحة الدولية: يُلاحظ في السنوات الأخيرة حضور روسيا القوي في العديد من القضايا والأزمات الدولية خاصةً فيما يتعلق بالقارة الآسيوية، وهنا نستحضر الحضور الروسي القوي في الأزمتين الأوكرانية والسورية، حيث كشفت هاتين الحالتين عن صلابة الموقف الروسي وقوته التفاوضية مع القوى الغربية عندما يتعلق الأمر بمناطق النفوذ الروسية، إلى درجة أنّ العديد من المفكرين قد بدؤوا يتحدثون عن حرب باردة جديدة بين روسيا والقوى الغربية. إنّ مؤشرات العودة الروسية إلى الساحة الدولية، ستلقي بظلالها على السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، بحيث يتعزز النفوذ الروسي الحاصل حالياً في هذه الجمهوريات، ليصل إلى مستوى السيطرة خاصةً في ظل القوة العسكرية الهائلة التي تتمتع بها روسيا، والقابلة للتوظيف على غرار ما حدث مع شبه جزيرة القرم، التي نعتبرها نموذجاً من نماذج استعادة السيطرة الروسية على الأقاليم التي كانت تابعة لها في الفترة السوفيتية.

3- استمرار تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا: ومن الجدير بالذكر أن تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" للرئاسة في روسيا عام 2000، كان منعطفاً واضحاً في العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى، من خلال تدعيم وتوثيق العلاقات معها، وقد تأكد الأمر نفسه مع الرئيس "ديمتري ميدفيدف" الذي يتبنى نفس الاستراتيجية في العلاقات مع دول الخارج القريب. ومع عودة "فلاديمير بوتين" إلى الرئاسة واصل سياسته الهادفة إلى ترسيخ النفوذ الروسي في جمهوريات آسيا الوسطى، وواضح أنه سيستمر في هذه السياسة حتى السيطرة على المجال الجيوسياسي في آسيا الوسطى.

4- القوة العسكرية الروسية: يعتبر هذا المتغير من أهم المعطيات التي تؤكد قدرة روسيا على فرض نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى، حيث أن القوة العسكرية المتفوقة لروسيا الاتحادية، ذات الكفاءة الاستراتيجية والقدرة التنافسية الكبيرة – بحيث تُصّنف في العديد من التقارير في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية – هي الركيزة الأساسية التي تعول عليها روسيا في الحفاظ على مناطق نفوذها خاصةً في آسيا الوسطى، والمثال الأوكراني وقيام روسيا باستعادة سيادتها على شبه جزيرة القرم، أكبر دليل على أهمية القوة العسكرية الروسية في فرض نفوذها على جوارها القريب.

5- القيادات الموالية لروسيا: إنّ غالبية القيادات في جمهوريات آسيا الوسطى، هي قيادات مرتبطة إلى درجة كبيرة بالقيادات الروسية وموالية لها، وهذا راجع إلى أنّ الكثير من هذه القيادات قد تأثر بالعقلية السوفيتية التي سادت لفترة طويلة من الزمن في هذه الجمهوريات. وبذلك يمكن القول أنّ وجود مثل هذه القيادات على مستوى الحكم والإدارة في تلك الجمهوريات، هو بمثابة ضامن لاستمرار قوة النفوذ الروسي فيها، وهو عامل أساسي تعتمد عليه روسيا في تدعيم سيطرتها على هذه الجمهوريات.

6- البُعد الأمني: إنّ الأهمية الأمنية لآسيا الوسطى بالنسبة لروسيا، وأهميتها للحفاظ على الأمن القومي الروسي، ستدفع روسيا للمحافظة على نفوذها الأمني في المنطقة من خلال الاستمرار بتواجدها العسكري المباشر في المنطقة، والعمل على تدعيم مظلتها الأمنية من خلال دعم منظمة الأمن الجماعي التي تمثل إطاراً مؤسساتياً للحفاظ على استمرارية النفوذ الروسي في المنطقة، حيث ظهر النفوذ الأمني الروسي في سياق الحرب على الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى.

الاستنتاجات والتوصيات:

لقد كان الهدف الأساسي لهذه الدراسة، بيان أهداف ومحددات السياسة الروسية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، وكذلك تحديد أهم المصالح الروسية فيها، ومن خلال الدراسة رأينا أنّ منطقة آسيا الوسطى هي منطقة حيوية وهامة وتدخل في مجال الأمن الجيوسياسي لروسيا، ولذلك عملت على تدعيم سياستها تجاه هذه الجمهوريات وبشكل خاص بعد عام 2000، مع وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى السلطة في روسيا، وتأسيساً على ما سبق فإنّ الدراسة قد توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

1- من الناحية الجيوسياسية، تنظر روسيا إلى التواجد الأمريكي والأطلسي في آسيا الوسطى على أنه أكبر تهديد جيوسياسي تواجهه بعد نهاية الحرب الباردة، ولذلك لم تنتظر روسيا طويلاً، بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، حتى بدأت في سياسة تعزيز وجودها المستمر في آسيا الوسطى، وإعادة مراجعة وضعها الجيوسياسي في المنطقة لجهة تبني مقاربة في سياستها الخارجية تستند إلى إعادة إحياء الاتجاه الأوراسي، وإعادة تعريف مصالحها القومية وإعادة رسم دوائر الأمن القومي في الخارج القريب، لتكون خطوطها الأمامية في جمهوريات آسيا الوسطى.

2- على صعيد العلاقات الثنائية والترتيبات الأمنية بين دول آسيا الوسطى وروسيا، تمكنت هذه الأخيرة من إعادة دمج جمهوريات آسيا الوسطى، في المظلة الأمنية الروسية لمجابهة تهديدات البيئتين الداخلية والخارجية، وذلك عن طريق إحياء معاهدة الأمن الجماعي، والعودة إلى ترتيبات الأمن التي كانت على عهد الاتحاد السوفيتي.

3- تولي روسيا الاتحادية أهمية بالغة لمنطقة آسيا الوسطى، ويتجلى ذلك من خلال مختلف الوثائق الرسمية الروسية مثل (مفهوم السياسة الخارجية والأمن القومي والعقيدة العسكرية الروسية)، حيث تبين تلك الوثائق أنّ المجال الجيوسياسي لجمهوريات آسيا الوسطى، يتبوأ مكانة مركزية في الفكر الاستراتيجي الروسي.

4- تسعى روسيا إلى تحقيق سيطرة طويلة المدى على مصادر الطاقة من النفط والغاز، وإحكام سيطرتها على ممرات الطاقة عبر آسيا الوسطى وبحر قزوين، في إطار معادلة الصراع على أمن الطاقة مع المجموعة الأطلسية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عن طريق احتكارها شبه الكامل لصادرات الغاز والنفط من تركمانستان وكازاخستان وبحر قزوين.

5- إنّ علاقات عدم الثقة بين الولايات المتحدة وروسيا – ذات الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية – ستستمر مستقبلاً في ظل صعود روسيا وعودتها إلى مكانتها الدولية كقوة عظمى. الأمر الذي يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستمرار في تنفيذ الهدف الاستراتيجي الأمريكي الثابت منذ نهاية الحرب الباردة، والمتمثل في منع النزوع التوسعي الإمبراطوري الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، من خلال سياسة مزدوجة قوامها احتواء روسيا في منظومة الشراكة الأورو– أطلسية وتطويقها من مجاليها الحيويين في أوروبا وآسيا.

أما بالنسبة للتوصيات فيمكن تلخيصها بما يلي:

1- تُعّد القدرات الاقتصادية الروسية عنصراً مهماً في رسم الاستراتيجية الروسية تجاه المنطقة، خاصةً ما يتعلق منها بموارد الطاقة التي تمتلكها روسيا، ووسائل نقلها نحو الأسواق العالمية. لذلك يتوجب على روسيا تفعيل العامل الاقتصادي في سياستها تجاه هذه الجمهوريات.

2- إنّ القدرات العسكرية الروسية تجعلها قادرة على التعامل من منطلق القوة مع جمهوريات آسيا الوسطى، وكذلك مع القوى الإقليمية والدولية الساعية للتغلغل في تلك الجمهوريات. إلا أنّ التعامل من منطلق القوة مع هذه الجمهوريات سوف يثير مخاوفها من إعادة السيطرة الروسية، ولذلك يتوجب على روسيا اتباع سياسة قائمة على تحقيق التوازن بين مصالحها ومصالح جمهوريات آسيا الوسطى.

3- إن منطقة آسيا الوسطى تشكل بحد ذاتها فرصة لروسيا، إذا ما أدركت كيفية استغلالها، وعملت على استعادة وترسيخ نفوذها، وهذه المنطقة توفر لروسيا، قاعدة استراتيجية للتوسع باتجاه الإقليمية والعالمية.

4- الوجود الروسي في منطقة آسيا الوسطى يساعدها على حماية أمنها القومي من حركات التشدد الإسلامي، ومن انتقال هذه الحركات المتطرفة عبر الحدود باتجاه روسيا، ولذلك يتوجب عليها تدعيم وجودها في هذه المنطقة.

5- إنّ السيطرة الروسية على جمهوريات آسيا الوسطى، سوف تمكنها من حسم الصراع الدولي عليها، نتيجة ضعفها وهشاشتها، كما ستمكّنها من وضع حد للأزمات المحتملة والممكن وقوعها مستقبلاً على أراضي هذه الجمهوريات، وهذا مصلحة روسية لحماية أمنها القومي.

References:

[1] Badawi , M. T. Introduction To The Science Of International Relations.. The Modern Egyptian Office, Alexandria, Cairo, 1977, P 141.
[2] Mansour, M. The American-Soviet Conflict In The Middle East. Madbouly Bookstore, Cairo, No Publishing Date, P35.
[3] Janabi, M. Political Islam In The Central Asian Republics. King Faisal Center For Islamic Studies And Research, 2002, P. 23.
[4] Arafat, I. "Central Asia ... International Competition In A Closed Region." Journal Of International Politics, No. 167, January 2007, P. 125.
[5] Oglu, A.D. Strategic Depth "The Location Of Turkey And Its Role In The International Arena". Translated By Muhammad Jaber Thaljah, 2.Ed, Arab Science House, Beirut, 2011, P. 498.
[6] Kazakhstan's Economy Surpasses The Effects Of The Global Financial Crisis, Central Asia, Economy And Development Website, August 31, 2010, Reading Date April 2020. Http://Www.Asiaalwsta.Com/Countryinfodetails.Asp?Id=215
[7] Dfetrios, J, The Fortunes Of Kazakhstan Attract Arabs And The West, 5/8/2010, Date Of Reading April 2020.
Http://Arabic.Cnn.Com/2010/Mme/7/6/Astana.Kaza/Index.Html
[8] Hasan, S. Muslim Uzbekistan: A Growing Economy And Ancient Civilization, Central Asia Site, Economy And Development, 18/6/2012, Reading Date, April 2020. Www.Asiaalwsta.Com/Countryinfodetails.Asp?Id=318
[9] Present State Of Affairs And Prospects Of Water Resources Use In Central Asia, Analytical Report, 2008, Asia Strategy: Foundation For Strategic Studies Of The Central Asian Region, Retrieved April 2020, Http://Www.Asiastrategy.Ru/?Press&Press_Id=5&Phpsessid=F5da72f00d421c981680781da6cacf3
[10] Al-Wardat, Y. A. Russia's Relationship With The Islamic Central Asian Republics (Kazakhstan, Uzbekistan, Turkmenistan, Tajikistan, Kyrgyzstan), Unpublished Master's Thesis, Mu'tah University, Deanship Of Graduate Studies, Department Of Political Science, Oman, 2011, P. 68.
[11]Oglu, A.D. The Strategic Depth "Turkey's Position And Its Role In The International Arena", A Reference Already Mentioned, P. 499.
[12] Peimani, H. Regional Security And The Future Of Central Asia: The Competition Of Iran, Turkey, And Russia, Westport, Ct: Praeger Publishings, 1998, P72.
[13] Jalili. M. R; Kelly,S. T. Geopolitics Of Central Asia. Translated By Ali Muqalled, 1st Edition, Dar Istiklal For Culture And Legal Sciences, Beirut, 2001, P. 93.
[14] Jalili. M. R; Kelly,S. T. Ibid, Pp. 93-94.
[15] Jalili. M. R; Kelly,S. T. Ibid, Pp. 94-95
[16] Bakshi, J. Russian Policy Toward Central Asia, A Strategic Analysis, A Monthly Journal Of The Idsa, Vol. Xxii, No11, February 1999, P24.
[17] Planck, S. "Economic Policy Of Russia In Central Asia". Translated By Diyari Saleh Majeed, The Civilized Dialogue, No. 3244, 1/12/2011, Reading Date, April 2020.
Www.Ahewar.Org/Debat/Show.Art.Asp?Aid=241495
[18] Friedman, G. "Russia's Strategy," Al-Natour Center For Studies And Research, 24 April, 2012, Reading Date, April 2020.Http://Strategy.Unblog.Fr/2013/04/22/

[19]Trainen, D. Central Asia ... An Important Arena For Moscow's Interests, Al-Balad Newspaper, 4/8/2010, Reading Date, April 2020. Http://Www.Sauress.Com/Albilad/57568
[20] Abdul Hamid, A. Dimensions Of The Conflict Over Central Asian Oil And The Caspian Sea, Journal Of International Politics, No. 164, April 2006, P. 79.
[21] Al-Sabawi, M. Regional Dimensions Of The Struggle For Caspian Oil. First Edition, Cairo, 2003, P. 73.
[22] Musa Al-Rida, A. Russia's Foreign Policy In The Caspian Sea. Oriental Studies Center, Cairo University, No. 3, 2003, P. 21.
[23] Jalili. M. R; Kelly,S. T. Geopolitics Of Central Asia, Op. Cit., P. 98-100.
[24] Trainen, D. Central Asia: An Important Arena For Moscow's Interests, Op. Cit.
[25] Yalcin, R. The Rebirth Of Uzbekistan: Politics, Economy And Society In The Post-Soviet Era. Reading, Uk: Garnet Publishing, Ltd., 2002, P250.
[26] Jonson, L. "Russia And Central Asia.". Central Asian Security: The New International Context. London: Royal Institute Of International Affairs And Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2001, P97-98.
[27] Donaldson,R H; Nogee, J, L. The Foreign Policy Of Russia: Changing Systems, Enduring Interests, Armonk, Ny: M. E. Sharpe, 2002, P 230.
[28] Ibid , P129.
[29] Yalcin, R. The Rebirth Of Uzbekistan: Politics, Economy And Society In The Post-Soviet Era. Op. Cit., P 252-253.
[30] Jalili. M. R; Kelly,S. T. Geopolitics Of Central Asia, Op. Cit., P. 102-103.
[31] Larary, A. Security And Oil Bets In Central Asia, Unpublished Master Thesis, University Of Algiers, Algeria, 2005, P. 105.
[32] Abdul Hamid, A. "Russia And Central Asia ... Protecting Interests And Containing Risks." Journal Of International Politics, No. 170, October 2007, P. 84
[33] Abdul Hamid, A. "Russia And Central Asia ... Protecting Interests And Containing Risks.". Ibid., P. 85.
[34] Alsheikh, N. "Russian-Euro-Atlantic Relations Between National Interests And Strategic Partnership," International Politics Journal, No. 170, October 2007, P. 50.
[35] "Russian Military Theory And Russian Realism," Iranian Anthology, April 2010, Reading Date, April 2020. Http://Digital.Ahram.Org.Eg/Articles.Aspx?Serial=158734&Eid=9218
[36] Alsheikh, N. "Russian Ambitions: A Political Reading Of The Russian Military Doctrine." Journal Of International Politics, No. 181, July 2010, P. 192.
[37] Alsheikh, N. "Russian Ambitions: A Political Reading Of The Russian Military Doctrine." Ibid., Pp. 192-193.
[38] The Russian Foreign Ministry Announces The Results Of The Priorities And Efforts Of The Foreign Policy Of The Russian Federation In 2019, 30 December 2019, The Date Of Reading, April 2020.
Https://Russia-Islworld.Ru/Ar/Novosti//